لماذا ينخرط الشباب في تيارات العنف؟

مهدي النجار
كاتب

لايمكن ان نُلصق ظاهرة انخراط الشباب في تيارات العنف بالمسلمين وحدهم وكذلك لا يمكن ان نُرجع اسباب هذه الظاهرة الى الدين الاسلامي نفسه، فالاديان جميعها بما فيها الدين الاسلامي تناهض العنف والتشدد والكراهية وجاءت رحمة للانسان،أي ان الدين جاء لخدمة البشرية واصلاحها وهدايتها، وعلى حد التعبير العيسوي: "السبت للإنسان وليس الانسان للسبت" معنى ذلك ان لا شئ اكرم واغلى ثمناً من الانسان، وكانت في مقدمة الوصايا والتعليمات الدينية حب الناس بعضهم لبعض وعدم ايذاء الاخرين او النيل منهم معنوياً اوجسدياً: "لئن بَسطت الي يدَك لتقتلني ما انا بباسط يدي لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين" المائدة/٢٨ هذا المثال يقدم أنموذجاً انسانياً متسامياً بانسانيته ورفيعاً باخلاقه يريد منه الاشارة الى ان من يخاف الله حقاً ويحبه حقيقة لا يقدم على قتل الاخرين حتى لو ارادوا قتله، وما اعمق هذا النداء العالمي الشامل الذي يصلح ان يكون قانوناً مدنياً لكل الامم وفي كل الازمان: "مَن قَتل نفساً بغير نفسٍ او فساد في الارضِ كأنما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً" المائدة/ ٣٢ بل يستلزم الامر في التعاليم الدينية (خاصة الاسلامية) ان لا يؤذي المرء نفسه او يقتلها، يقول الرسول الكريم: "من وجأَ (ضرب) نفسه بحديدة حشر يوم القيامة وحديدته بيده يجأُ بها نفسه خالداً مخلداً بالنار" لذا بادئ ذي بدء ينبغي استخلاص ان هذه الشبيبة في المجتمعات الاسلامية (نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥– 24 سنة تتخطى العشرين بالمئة من عدد السكان) ليست من طبيعتها القارة ان تندرج في تيارات العنف والتشدد او انها (كما يحلو للبعض ان يقول) مجبولة بجبلة عدوانية وهوس تعصبي او ان دينها يدفعها لممارسة العنف وبالتالي لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة والانتقال بالمجتمعات الاسلامية الى حالة الازدهار والوئام الاهلي او السلام الاجتماعي.

هناك حقيقة مُروعة لابد من الاشارة اليها وهي ان الالف الثالث (اوائل القرن الحادي والعشرين) قد شهدت تقهقراً مقلقاً للعقلانية والتنوير في السياقات الاسلامية قاطبة مقابل ازدهار الظلامية وتعاظم التعصب الديني والمذهبي وصاحب هذا المشهد اللافت للنظر تصاعد انشطة العنف بكل مظاهرها الدموية القاسية والعشوائية واللااخلاقية (تدمير القرى الامنة وابادة اهلها/الانتحار بالاحزمة الناسفة والعجلات المفخخة وسط حشد من الناس المدنيين/قطع الرؤوس ورمي الجثث بالشوارع والمزابل والمياه الاسنة/القتل الجماعي والاستلذاذ بموتهم والتمثيل بابدانهم/تفجير المدارس والمستشفيات ودور العبادة...الخ) وحين نشخص الفاعلين الاساسيين لهذا النوع من العنف المتوحش نجد ان اغلبهم من فئة الشباب، لذا يتوجب ان نبحث عن اسباب عنف الشباب المتصاعد ليس في ثقافتهم الدينية فقط ولا ان نضع كل اللوم عليهم لانهم انخرطوا في تيارات العنف والتشدد لان لهذه الظاهرة اسباباً اجتماعية واقتصادية قاهرة وظروفاً من القمع السياسي الذي لا يطاق انتجتها انظمة استبدادية جائرة(سلالية وشمولية) ضعيفة الشرعية او لا شرعية لها وقد فشلت فشلاً بيناً في نقل مجتمعاتها الى الحداثة والرفاه والاستقرار، ومما يزيد الطين بلة فان هذه المجتمعات ظلت تتضخم عددياً داخل اسيجتها التقليدية المأزومة بالفقر والتخلف والوعي المزيف، تضخماً ليس له أي مثيل تاريخي في العالم، فالسكان تزايدوا بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ الى ٧٠٪ خلال فترة لا تتجاوز الخمس وثلاثين سنة ونتيجة لمعدل الزيادة السكانية الكارثية فان نسبة مسلمي العالم التي تبلغ الان ٢٠٪ من سكان العالم (يوجد الان نحو بليون نسمة) ستصل هذه النسبة الى ٣٥٪ بحلول سنة, ٢٠١٠ اضافة الى هذه العوامل الداخلية المسببة في انتاج ظاهرة العنف فان عوامل خارجية تشترك في انتاجها على راسها ضغوط الاخر (الغرب وامريكا) من اوجه حداثته الشرسة والمتغطرسة التي تتمثل بدعواته الشكلانية النظرية للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والتي نجدها مفرغه من معناها في معظم الاحيان والدليل على ذلك ان الغرب يتعامل بمعايير مختلفة حسب مصالحه وارادة سياساته النفطية ويغلب الصفقات العسكرية والتجارية ويتحالف مع اعتى الانظمة استبداداً على كل اعتبار لحقوق الانسان او قيم الديمقراطية اذا ما دعت الضرورة لذلك ووفق تاكيدات صموئيل هنتنغتون: "فان الغرب استطاع ان يكسب العالم ليس بسبب تفوق افكاره او قيمه اودينه فحسب وانما بالاحرى بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم، وكثيراً ما ينسى الغربيون تلك الحقيقة ولكن غير الغربيين لا ينسونها".

اضافة الى ما اسلفنا من اسباب فان الاهم من بين تلك الاسباب المنتجة لظاهرة العنف نجدها في واقع الشباب انفسهم، اولاً وقبل كل شئ في اوضاعهم المعيشية وانحداراتهم الاجتماعية، فمن الملاحظ ان اغلب الشباب المنتمين لتيارات العنف والتشدد ينحدرون من الارياف والبوادي والاهوار، كل عام يهاجر منهم جيش ضخم فرادى او هم وعوائلهم صوب المدن تخلصاً من رداءة اوضاعهم وبؤس حياتهم، تجذبهم اضواء المدنية الكاذبة في المدن وترفها المزيف اذا ما قورنت باحوال البوادي والارياف لان المدن الاسلامية نفسها هي بائسة وتعشعش فيها الفوضى والفاقة وازدحام السكان، هؤلاء المهاجرون يواجهون موانع صلبة للوصول الى مراكز المدن (خاصة العواصم) لذا نجدهم يستوطنون على الاطراف ويشكلون احزمة (ضواحي واحياء) رثة وضاغطة حول المراكز. اذا ما سكن المرء لبضعة ساعات في هذه الاحياء فسيرى جهنم نفسها هنا، توجد مساكن عاجزة عن حماية نفسها من الانهيار والسقوط، مساكن مشيدة من الطين او من التنك او من بقايا مواد انشائية تالفة، لا تتوفر في احسنها المياه الصالحة للشرب و مجاري الصرف الصحي ومنافذ التهوية ومنظومات الكهرباء، فهي على أي حال لا تليق بسكن حتى البدائيين من البشرناهيك عن الاكتظاظ السكاني المفرط بحيث يصل معدل الافراد الساكنين في هذه النُزل الوضيعة التي لا تتجاوز مساحة اغلبها عن المئة متر مربع بين عشرين وثلاثين فرداً من بينهم ثلاثة افراد او اربعة متزوجون ولديهم اطفال،تمارس هذه العوائل دورة حياتها بصخب وضوضاء وانفلات وانشداد عصبي، اذا عشت بين هؤلاء الناس بضعة ساعات وخطر ببالك ان تتحدث اليهم بمزاج رائق عن التسامح والحرية وصناديق الاقتراع والبرلمان والديمقراطية...الخ فلا يصغي اليك احد، واذا استمع البعض منهم فسوف تراهم يغرقون بالضحك سخرية منك !! ستعرف معنى ذلك اذا تابعت حياتهم في الصباح، كيف تتجه جحافل الشباب وهي غاصة بالمرارات والاحباطات والتمزقات صوب مراكز المدن،هذه حقيقة سنلمسها بسهولة خاصة في قلب العواصم الاسلامية مثل الجزائر والرباط وبغداد واسلام اباد وصنعاء وطهران وحتى في العواصم الغنية مثل الرياض... نجد الشبيبة ضائعة،مهانة، محبطة، تبحث عن لقمة وعن عمل فهي تعيش تحت خط الفقر ولا يزيد معدل دخل الفرد اليومي عن دولار واحد أي اقل من ثمن ثلاث قناني من المشروبات الغازية. من هنا يبدأ احتواء الشباب ودفعهم للاندراج في تيارات العنف، ستوفر لهم الحاضنات الدينية المتشددة مشاريع امل كبيرة ولكنها التباسية ووهمية، ستصنع منهم خلايا جهادية مدمرة مثل تلك التي تصنعها كهوف تورا بورا، عن طريق شحن نفوسهم بنصوص القتل والكراهية بعد اجتثاثها من ظروف تنزيلها وتاويلها حسب وعي الوعاظ والمرشدين المتكسبين من الدين ومن التلاعب بالايات الكريمة، هذا الوعي الراكد الذي يهدر الابعاد التاريخية للنصوص المقدسة والحوادث والوقائع الدينية ويتغلب فيه الجانب الاسطوري على التاريخي والخرافي على الواقعي ويعتقد بامكانية استرجاع الماضي كما هو وبالتالي يشن هؤلاء الوعاظ حملات معادية على الحداثة ويستخفون بمنجزاتها وابداعاتها، يكفرونها وينسبونها الى الشيطان الاكبر، يشتمون الحداثة ليل نهار حتى يغسلونها غسلاً لان عيبهم الاساس هوعدم معرفتهم بالحداثة وعلومها المعاصرة من حيث اليات معرفتها ومن حيث محتواها.

ماذا يخسر الشباب اذا ما اندفعوا بكل قوتهم نحو التدمير ونحو الانتحار، وهل ثمة شئ عندهم يخسرونه؟! سيان امامهم الحياة او الموت، بل يبدو ان الموت هو الارجح لان هذه الشبيبة مشبعة منذ طفولتها براسمال تبشيري ياملهم بحياة اخرى سعيدة، راسمال تبشيري يعطي الامل والخلاص لمن فقدوا كل الامل، لمن اقتلعوا من جذورهم وقراهم واعيادهم وطقوسهم وعقائدهم الحميمية والدافئة التي لا تخلو من شاعرية، ولما كانت اغلبية هذه الشبيبة تعاني الامية الابجدية ومتعلموها يعانون الامية الثقافية فستسحرهم المواعظ والخطب التي يحسن مشاهير الوعاظ من خلالها بكيفية تهييج المشاعر ودغدغة العواطف عن طريق التلاعب بالالفاظ وتغيير نبرات الصوت ورفع الايدي وخفضها ورسم الصور المختلفة على سحنة الوجه حتى يصل الحال اذا اقتضى الامر الى البكاء وزخ الدموع، يرسمون لهم ابهى الصور الخيالية ويحثونهم لان يصلوا الى الجنة باسرع الطرق بواسطة قتل انفسهم وسط حشد من الاعداء (سواء من ابناء جلدتهم او من الغرباء). حسناً،وانت تريد ان توقف اندراجهم في تيارات العنف وتسد الطريق امام التشدد، لكن ماذا قدمت لهم حتى تسحب بساط الامل من تحت اقدامهم، الامل الذي يتضخم ويتضخم ساعة اصطدامهم بالاهوال والمصائب والمصاعب فيعوض عن حرمانهم ويقلل من حسراتهم، انه بمثابة غذائهم الروحي وليس غيره من غذاء.

هل في مقدور حكومة المالكي تخطّي الأزمة السياسية الحالية؟

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

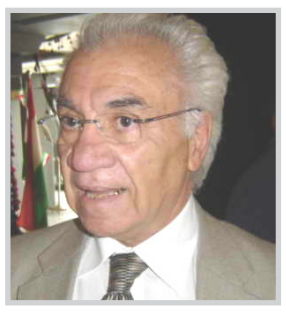

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

عندما تشكلت حكومة المالكي تمنيت وتمنى لها الكثير من الناس في العراق النجاح ومعالجة المشكلات الكبيرة المعلقة وتجاوز المحنة الشديدة التي أصبح يعانيها شعب العراق بكل مكوناته، برغم الشعور الداخلي الذي كان ينتابني وينتاب الكثير من العراقيين أيضاً من أن حكومة تقوم على أساس البنية والمحاصصة الطائفية ستكون عاجزة عن حل مشكلات المجتمع على أساس المواطنة الحرة والمتساوية. وقد نشأ اختناق سياسي حقيقي في السنة المنصرمة عمق من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة أصلاً وحرك الخلافات بشكل أقوى من السابق. وفي ضوء هذا التطور برزت ثلاث صيغ من الممارسات في الساحة السياسية العراقية في إطار القوى الداخلة في العملية السياسية الجارية.

١- الصيغة الأولى تبلورت في سعي رئيس وأغلب قوى القائمة العراقية الوطنية إلى تشكيل تحالف سياسي مشوه بهدف إسقاط حكومة المالكي دون أن يساهم الدكتور أياد علاوي مباشرة بمعالجة الأزمة الحادة. ولا يكفي أن تقدم القائمة المذكورة مذكرة في شهر شباط من عام ٢٠٠٧ إلى رئيس الحكومة وتنتظر الجواب وكأن أفرادها يعيشون في الخارج. ويبدو لي ولكثيرين أن رئيس هذه القائمة مأخوذ بقدرته على حل المشكلات وتتلبسه نزعة فردية ورغبة جامحة في رئاسة الوزارة، إذ أنه يعتقد بقدرته الخارقة على حل الأزمة الداخلية، برغم أنه كان على رأس السلطة السياسية حين تفاقم الفساد المالي والوظيفي وخاصة بين بعض وزراء حكومته وكذلك الصراعات والنزاعات واستمر تغلغل البعثيين المرتبطين بالقوى الإرهابية المسلحة داخل أجهزة الدولة الحساسة بما في ذلك المسؤول عن أمن رئاسة الوزراء. لقد جمدت القائمة عضويتها في مجلس الوزراء ثم انسحبت من الحكومة بأمل سقوطها بعد انسحاب قائمة التوافق منها قبل ذاك. وانتقد الحزب الشيوعي العراقي هذا الموقف وواصل الوزير يمارس عمله، ثم أصدر الحزب مشروعه الوطني. كما انسحب الدكتور مهدي الحافظ من القائمة العراقية احتجاجاً على فردية علاوي وتحالفاته الجديدة. ويبدو أن ثلاثة من خمسة من ممثلي القائمة الآخرين رفضوا الالتزام بقرار القائمة وأخذوا يزاولون عملهم في اجتماع مجلس الوزراء.

٢- الصيغة الثانية تبلورت في محاولة جادة من قائمة التوافق العراقية في دفع الحكومة وحصرها في زاوية حادة للضغط عليها باتجاه الموافقة على جملة من مطالبها التي وافق على بعضها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ولكن بعضها كان بمثابة مطالب تعجيزية بالنسبة للاثنين وللمنطق السليم. إذ يمكن حين تنفيذها أن تثير غالبية المجتمع ضد الحكومة وتسمح لجمهرة من الإرهابيين المعتقلين العودة إلى ممارسة الإرهاب. ويبدو بوضوح أن قائمة التوافق حائرة بين العملية السياسية التي تمارسها، وبين قوى أخرى داخلها تريد التحول صوب المعارضة المسلحة. إذ أن بعضها متورط فيها بهذا القدر أو ذاك وبعضها الآخر هدد بذلك! ولا شك في أن لبعض الدول العربية والسلوك الطائفي دوره في هذا الموقف المترجرج.

٣- الصيغة الثالثة تبنتها قائمة التحالف الكردستاني وطرحتها كمقترح من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس إقليم كردستان التي دعت إلى قيام تحالف يضم خمسة أحزاب مشاركة حالياً في الحكومة ومع من يتفق معهم لحماية الحكومة من السقوط ودفعها باتجاه تنفيذ البرنامج الذي طرحته. وقد أمكن تشكيل التحالف الرباعي الذي طرح برنامجاً تضمن بعض أهم النقاط التي وردت في مذكرة التوافق والعراقية، ولكن ليس كلها، ورفض الحزب الإسلامي الالتحاق بهذا الاتفاق.

ولا شك في أن هناك قوى أخرى تعمل بكل جدية على الصعيدين العسكري والسياسي لإشاعة الفوضى في البلاد من أجل حشر حكومة المالكي في زاوية لا يمكنها إلا أن تستقيل، وهي المليشيات الطائفية المسلحة التي تجد الدعم والتأييد من خارج العراق والتي تورطت في اغتيال محافظي الديوانية والسماوة في الأسبوعين المنصرمين. ويفترض أن نلاحظ وجود دعوة مستمرة لعقد مؤتمر دولي لمعالجة المشكلة التي يعانيها العراق باعتبار أن التدخل الجاري في العراق ليس محلياً بل إقليمي ودولي، وأن القضية مدولة أصلاً بوجود قوات أجنبية في العراق. وقد جدد طرح هذه القضية وزير خارجية فرنسا التي رفضت من الأحزاب المشاركة في الحكم ومن بعض لأحزاب والقوى السياسية العراقية ومن بعض المسؤولين أيضاً.

إلا أن ما يزيد الوضع صعوبة وتعقيداً تجليات الصراع الداخلي الدائر في الولايات المتحدة حول الوضع في العراق على أوضاع العراق ذاتها. فرئيس الولايات المتحدة الأمريكية يعيش مشكلاته الداخلية وبعضها ناشئ عن الوضع في العراق، إذ يواجه مطالبة لا بالانسحاب من العراق فحسب، بل بالعمل لإسقاط المالكي. وهي لا تقتصر على الحزب الديمقاطي، بل كذلك من نواب من الحزب الجمهوري. ومنذ البدء أيد جورج بوش مبادرة السيد رئيس الجمهورية وتمنى له النجاح في مسعاه وحين تم إعلان الاتفاق الرباعي هنأ بوش الابن رئيس الجمهورية على الاتفاق الذي تم بين الأحزاب الأربعة أولاً، ومن ثم انخراط نائب رئيس الجمهورية رئيس الحزب الإسلامي بصفته الوظيفية في التوقيع على اتفاقية جديدة تتضمن أهدافاً ومهمات يراد تنفيذها. لقد كان رئيس الإدارة الأمريكية ولا يزال يؤيد حكومة المالكي، ولكنه استثمر الصيغتين الأولى والثانية بأمل زيادة الضغط على حكومة المالكي باتجاه تسريع المصالحة من جهة، وتعجيل إقرار القوانين المتفق عليها معها من جهة أخرى. وفي خضم هذه الفوضى السياسية والآراء المتضاربة التي هددت حكومة المالكي بالسقوط الفعلي، خاصة أن قوى إقليمية ودولية كانت تدفع باتجاه استقالة وزارة المالكي، نشط التحالف الكردستاني بعد وصول السيد مسعود البارزاني إلى بغداد وظهر الاتفاق الرباعي من دون التوافق والحزب الإسلامي وصدر الاتفاق الأول. ثم جرى تسريع وتوسيع عملية التفاوض مع رئيس الحزب الإسلامي السيد نائب رئيس الجمهورية مما ساعد على تعجيل صدور اتفاق خماسي يتضمن جملة من المهمات الملحة التي يراد تنفيذها والتي ورد أغلبها في مذكرة التوافق، ولكن بصياغة جديدة. فهل يدفع هذا الاتفاق الجديد باتجاه الإبقاء على الحكومة ومواصلة عملها، خاصة أن جملة من النجاحات قد تحققت في الجانب العسكري في بغداد، ولكن ليس في البصرة أو كركوك أو الموصل أو الجنوب وكربلاء، حيث ما تزال الصراعات على أشدها وقادت إلى قتل محافظي الديوانية والمثنى وإلى احتلال مركز الشرطة الرئيسي في البصرة في أعقاب انسحاب القوات البريطانية منها وتسليمها إلى الشرطة العراقية، وإلى معارك شرسة في كربلاء وسقوط الكثير من القتلى والجرحى! إن تعقيدات الوضع القائم في العراق يمكنها مساعدة المالكي في الاستمرار بالحكم . ولكن حكومة المالكي ستعجز عن معالجة مشكلات العراق ما لم تبادر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات المهمة والأساسية في المرحلة الحالية، ومنها:

١- العمل الجاد والمسؤول لتحقيق الاتفاق مع أغلب القوى السياسية العراقية على برنامج مشترك وليس مع الأحزاب الأربعة أو الخمسة وبقاء القوى الليبرالية والديمقراطية العربية بعيدة عن التعاون والعمل المشترك، برغم الضعف والتفكك اللذين تعانيهما. ويمكن أن يتم ذلك عبر عقد مؤتمر واسع لكل القوى العراقية المستعدة للمشاركة فيه وأن تساهم الأمم المتحدة بسكرتيرها العام في دعم هذا الجهد وتسهيل مهماته وربما التحري واقتراح بدائل تساومية تقبل من قبل الأطراف جميعها، إذ أن القدرة على الإصغاء المتبادل والمساومة المحسوبة والمقبولة والضرورية لم تعد قائمة حالياً في العراق، بينما هي القادرة على تحقيق الهدوء والاستقرار في البلاد.

٢- الاتفاق على برنامج يضعف وينهي النهج الطائفي السائد حالياً في ممارسة الحكومة وأجهزة الدولة وبعض القوائم القائمة في العراق.

٣- تشكيل حكومة جديدة برئاسة المالكي تستند إلى الكفاءة والقدرة على ممارسة المهمات وتمتلك استعداداً لممارسة الاستقلال الفكري والانطلاق من مصالح العراق بالدرجة الأولى وليس من مصالح طائفية أو قومية ضيقة وتنفذ البرنامج الذي يتم الاتفاق عليه.

٤- تعجيل التخلص من قانون هيئة اجتثاث البعث الذي كان منذ البدء سيئاً وتطبيقاته كانت اسوأ لأنها جسدت روح الانتقام وليس العدل والتمييز بين المجرم والبريء بغض النظر عن عضويته في حزب البعث، والتي كتبنا عنها الكثير.

٥- حل المليشيات الطائفية المسلحة وسحب أسلحتها بالكامل.

٦- إيقاف العمل بشأن إقليم الجنوب لسنوات خمس قادمة وإلى حين أن يتم الاستقرار الكامل في البلاد ثم البدء بدراسة إمكانية إجراء توزيع إداري مناسب بعيد عن تكريس الطائفية في التنظيم الإداري للبلاد.

٧- الاهتمام بالخدمات الأساسية ومكافحة الفساد المالي والإداري والتقسيم الطائفي لأجهزة الدولة.

٨- تسريع عملية استكمال بناء القوات المسلحة وتطهيرها من العناصر ذات الانتماء السياسي الطائفي، أي تلك التي تنسى عراقيتها وتعمل وفق منظور طائفي سياسي في مواجهة أزمات البلاد وأعمال العنف الدائرة فيه.

٩- إن حماية الحدود العراقية الطويلة مع إيران وسورية والخليج تعتبر من المهمات المعقدة ولكنها في غاية الأهمية بغض النظر عن حسن النية والوعود الطيبة التي تعطى للمسؤولين العراقيين، إذ أن الجهات التي تعمل ضد العراق ليست بالضرورة حكومة فقط، بل من أطراف أخرى كثيرة.

١٠- إن استقلالية القرار العراقي عن القوى الخارجية، دولية كانت أم إقليمية أم عربية، له أهمية كبيرة في الوصول إلى حلول إيجابية، برغم المصاعب التي تعترض ذلك في ظل ظروف العولمة الحالية. ولكن هذا لا يمنع التعاون معها من أجل وضع حد للإرهاب القائم في العراق ومحاربته وقطع جذوره وتجفيف منابع تمويله بالمال والرجال والأسلحة.

الثقافة القانونية والمسمّيات الأخرى

ياس خضير الشمخاوي
كاتب

واقع تردّي مستوى الثقافة القانونية من المشكلات التي عانت وما زالت تعانيها المجتمعات العربية ولاشك أن لتلك المعضلة إرتباطاً وثيقاً بواقع الحياة الاجتماعية والسياسية وما خلفته من رواسب فكرية وتربوية عبر مراحل الجرد التاريخي لشخصية الفرد العربي وبنيته السيسيولوجية (Sociology) المتمثلة بالقبلية والسلوك ذي الطابع العشائري.

الإبداعات والأبتكارات الفكرية التي أنتجها العقل البشري في كل الاتجاهات المعرفية على مر العصور بدت معالمها واضحة في جميع مرافق الحياة وكان للعرب نصيب منها أيضا، بيد أن معظم الساسة وعلماء الأجتماع يرون أن الرسالة الإنسانية مهما بلغت أوجها من الحضارة والرقي في مجال العلوم المادية والطبيعية لن يُعتد بها ما لم ترتق إلى مستوى الكرامة واللياقة في دائرة حقوق الإنسان وترسيخ مفاهيم الحريات والديموقراطيات التي تعتبر اللبنة الأساسية لبناء دولة المؤسسات والدستور.ومما لا جدل فيه إنّ دولة المؤسسات وسيادة القانون من أهم السمات الحضرية التي ميزت نظام الدولة العصرية والشعب المتمدن عن المجتمعات القبلية والكيانات البدوية.ولا يكفي أيضا أن نصنع قانوناً في عصر إتسعت فيه المفاهيم وانقلبت فيه البداهات بل يجب أن ينال القانون قدسيته من خلال التعاقد مع الشعب على احترام تلك التشريعات والسنن حسب ما يرتئيه جمهور من الحقوقيين وفلاسفة الأجتماع أمثال المحلل السياسي الفرنسي جان جاك روسو وغيره في كتابه (نظرية العقد الأجتماعي). وبالتالي يعتبر أي خرق لأي نص من نصوص القانون أخلالاً صريحاً من طرف الفرد بالعقد والأتفاق مع المجتمع.ومن الواضح أن الدستور لايمكن أن تصان له هيبته ومكانته دون تشريع قانون جزائي أيضا يتم بموجبه رصد التجاوزات والأنتهاكات والمحاسبة عليها.لعل القانون يتعارض أحيانا مع الحريات الفردية لدى الشعوب المتحررة والمستعبدة على حد سواء ولكن لايمكن أن نكفل حريات وحقوق الآخرين من دون التنازل عن جزء من حرياتنا مقابل ضمان حريات وحقوق أوسع.بالتأكيد أن الحريات الشخصية إذا ما أُطلق لها العنان من دون قيد أو شرط سوف تتزاحم مع حريات الآخرين، مما قد ينجم عن ذلك خلق أجواء من الفوضى بدل العدالة لذا فأن الحرية ليست مطلقة ولايمكن القول بوجود حرية غير محدودة لأي فرد من الأفراد طبقا لما يراه المفكر الإنجليزي جون ستيوارت مل، إذ أن العدالة حسب رأيه تتطلب تنعم الأفراد بالقدر المسموح به من الحريات.وحتى الفيلسوف الإنجليزي التجريبي جون لوك (John Locke) المؤيد لمبدأ التسامح يشدد على عدم التسامح في مجموعة حالات مثل الترويج لمعتقدات وأفكار فاسدة تهدف إلى نسف المجتمع وتخريب بنيته الاقتصادية والاجتماعية.وعليه فأن القانون عندما يحظى بمصادقة الشعب أو من يمثله من البرلمانيين يعتبر واجب الأحترام والتقديس ولا يحق لأي جهة منفردة أن تخل به أو تحل محل الدولة في الحكم والتشريع تحت أي ذريعة كانت، مع ضمان حق البرلمانيين (Parliamentarians) الذين يمثلون أرادة الشعب المطالبة بتعديل القوانين إذا ما عجزت عن تحقيق مفهوم العدالة. إذ لا يخفى أن من عوامل أقامة دولة القانون أن تناط مهام السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية للأكاديميين (Academics) والمتخصصين من الحقوقيين بعد أن تضفى عليهم الصفة الرسمية والحق الدستوري.فعندما يتم حصر جميع السلطات بيد الجهات الرسمية التابعة للدولة تصبح هي المسؤول المباشر عن ظاهرة الجنح والمخالفات والجنايات بالتعاون والتنسيق مع مفاصل الدولة الأخرى ذات العلاقة.وبذا يترتب عليها أبداء إلتزاماتها في دراسة تلك الظواهر وإيجاد الحلول الناجعة للحيلولة دون أنتشارها. وينبغي للمنظمات المدنية والأحزاب الوطنية والجهات غير الحكومية أن تلعب دور الرقيب على أجهزة الدولة وحركتها كذلك عليها أن تجند طاقاتها في خلق فضاءات ملائمة لنشر روح المحبة والسلام وأحترام القانون بين الأوساط الشعبية إذ لا يمكنها أن تقوم بنشاط قانوني يفضي إلى إلغاء دور السلطة.

بلا ريب أن إصدار حكم ما يتعلق بجناية أو جنحة معينة قد يحتاج إلى دراسة مستفيضة لوقائع وظروف الجريمة ولعل بعضها يحتاج إلى التشريح أو الطب الجنائي.فمن أين لتلك الجهات التي نصبت نفسها مكان القضاة والمحققين تلك الأمكانات !!؟؟وكيف يتسنى لشيخ عشيرة أو رجل أمي ذي سطوة أجتماعية أو نفوذ معين أن يفصل في حوادث المرور والسيارات على سبيل المثال من دون أن يدرس القانون؟؟ فلسفة العقوبة عند الفقهاء وعلماء الاخلاق والاجتماع لا تعني التشفي عند أقامة الحد وليس هو الهدف الأسمى الذي تريد أن تصل إليه الفضيلة، أنما هو جزء من تحقيق العدالة في حين يبقى الهدف المنشود هو اصلاح الفرد والمجتمع والعروج به إلى مستوى الكمال النسبي، لذلك من واجب الجهات القانونية ضمن أطار البحث الاجتماعي أن تقوم بدراسة أسباب الجنوح لأجل أن تناسب حجم العقوبة مع نوع الجريمة مع مراعاة الظروف الاجتماعية والنفسية التي وقع تحت تأثيراتها الجُناة. مثل تلك الإشكالات والملابسات القانونية لايمكن أن يجزم بها سوى المختص في الدراسات القانونية والعمل الحقوقي. لو تُرك الأمر بيد كل من هب ودب لحكم بعضنا على بعض بكفر الآخر ولقطع زيد يد عمر وعمر يضرب عنق زيد والعين بالعين والسن بالسن على حد فهم التكليف الشرعي أو تحت أي مسمى آخر يقتضي أن تعترف بهذا الحق أيضا لجهات أخرى إذا ما إدّعت هذا الحق إنطلاقا من قاعدة التخويل الذي عملت به، إذ لا يصح أن تعترف به لنفسها من دون غيرها.وإذا ما إنتهينا إلى تلك الفرضية سنعود إلى شريعة ممزقة ومجتمع طوطمي (Totemic) لم تسطع عليه شمس الحضارة اطلاقاً.

يؤلمنا جدا أن نقول إنّ ثقافة القانون ليس لها حضور مميز في ذهنية العقل العربي لاسيما ما تمخضت عنه الأحداث من إفرازات مخيفة على الساحة العراقية في الوضع الراهن. بطبيعة الحال ليست تلك الأطروحة من موضع الاستهانة بالعقول العربية أو العراقية التي سبق أن أمتدت حضارتها إلى مشارق الأرض ومغاربها، أنما من باب الإشارة والتنويه عن عمق السبات الذي وصل إليه الإنسان العربي وحثه على التخلي عن رواسب الجاهلية وتذكيره بأن الاتكال على قضية الحسب والنسب للتراث والأمجاد ما عاد يكفي لبناء صرح حضاري ينسجم والانعطافات الحديثة للثورات العلمية والتحولات الفكرية في التجديد النظري الذي يشهده العالم.الافتخار والتباهي بحضارة وادي النيل والرافدين وأور وسومر ومسلة حمو رابي من دون مواكبة وتجديد تعد ضربا من التنويم المغناطيسي الذي يميت وحي العقول.ماذا تعني لنا حضارة كنا أسيادها حقبة من السنين ثم توقفنا عنها آلاف القرون قبالة دولة لم يمر على تأسيسها كذا سنة تعتلي صهوة المريخ وإذ نحن ما زلنا على ظهر الحمير؟دولٌ وجمهوريات بالأمس ما كانت تعرف الكتابة، ليس لها تاريخ أو جذور وليس بينها أية روابط مشتركة، لا بالقومية ولا باللغة ولا بالدين ولا حتى بالوطن، أستطاعت أن تبني لها مجدا وتسن لها دساتير أوصلتها غاية الحضارة والتمدن. ((أليس ساعة واحدة حافلة بالأمجاد تساوي عصرا برمته عاطلا عن المجد؟؟)) كما يقول الشاعر الإنجليزي موردنت (Mordaunt1730 - 1809)م. One crowded hour of glorious) life is worth an age without a name) أليس من المخجل أن نكون أول من شرع الدساتير ووضع الشرائع كما ندعي ثم نلجأ إلى حكومة القبيلة والعشائر وحكم (الفراضة (Judge of clan or tribe لحل النزاعات ألا يكفي ما حدث من حمامات وأنهار من الدماء تسيل وتغلي كل يوم؟ ألا تبكيكم بغداد التي تغفو بجراحاتها على دجلة الحزينة أما آن الأوان أن نبني عراقا خالياً من الأحقاد والصراعات؟ ما ذنب الأطفال والأمهات والأبرياء الذين يسقطون تحت سنابك خيولكم، وما ذنب من ليس له عشيرة سوى العراق؟

في اعدادنا القادمة

❖ شاكر النابلسي يكتب:
اللهم اهدنا الى اسلام الاتراك السياسي

❖ د. عماد علو يكتب:
مفهوم المواطنة في الدستور العراقي

❖ فؤاد يوسف قزانجي يكتب:
كتاب مثير للجدل حول بيت الحكمة

❖ د. رضا الموسوي يكتب:
دور القدرات العقلية في العملية التربوية